اثبات كلام النفس الذى نحوه ثم اشار الى ما ذكرناه
من ان وضع الكلام فى قدم الكلام لا يتوارد
النفى والاثبات على موضوع واحد وما ادعوت
حدوثه فنحن نسلم انه حادث وندعى بعد ذلك اثبات
امر آخر وراءه نحكم عليه بالقدم وهم ما فوت اصله
فكيف يباهتون فى قضية قدمه نعم لو فرض الكلام
فى ان لله تعالى كلاما وراء الحروف والاصوات لصح ان يتوارد
كلام المختلفين فيه بالنفى والاثبات على مورد واحد ثم شرع
فى الدليل بان قال قد ثبت بدلالة المعقول ان البارى تعالى
متكلم بكلام وان كلامه لابد ان يختص به بوجه من
وجوه الاختصاصات ولا حاجة الى اثبات ذلك بالدليل
ثم لا يخ هذا الاختصاص المتفق عليه مذهب الثابت
المقتضى به عقلا اما ان يكون باعتبار كونه فاعلا او لا
وقد بطل ان يرجع الى الفاعل من فعله حكم واذا بطل اعتبار
كونه فاعلا فنسبته الى ما لم يقم به كنسبة غيره اليه فيلزم
منه نفى الاختصاص وكونه متكلما به يوجب الاختصاص
فيتضاد القول بكونه متكلما مع نفى قيامه به فيلزم ان يكون
متكلما لغيامه اورد على نفسه سؤالا بان قال لو قال
يختص به لصفة نفسية للبارى تقتضى اختصاصه به
واجاب عنه بان قال هذا اجمال فى ادعاء الاختصاص ونحن
فى محاولة بيان وجه الاختصاص وهذا ليس بجواب عن
السؤال اذ للسايل ان يقول رب شئ يعلم جملة ولا يعلم
تفصيلا وانتم وان حاولتم بيان وجه الاختصاص
فما المانع ان يكون الاختصاص يثبت بوجه لا يعلم بطريق
التفصيل فمحاولتكم تفصيل ما لا يعلم تفصيله محاولة

مالا



مالا سبيل الى العلم به ومن الادلة العقلية على اثبات
الكلام ان كل عالم يجد فى ذاته خبرا عن معلومه والبا
رى تعالى عالم ومنها ما استدل به الاستاذ ان قال للبارى
ملة ولا يتم وصف الملة الا بامر مطاع ونهى متبع وهذا
يؤول الى نفى النقايص وان الكلام وصف كمال ومما
استدل به ان جواز تردد الخلايق بين امر مطاع ونهى
متبع يدل على صفة واجبة للخالق فان بتقدير انتفاء
واجبه يلزم منه انتفاء ما علم جوازه وقد اشار الامام
الرازى الى ازدياد الطرق حيث قال فى الادلة متبع
وفى ذكرناه مقنع والذى نراه الاستدلال بالمعجزة على
ثبوت كونه مصدقا وهو حقيقة الكلام مع امتناع
ان يكون مصرفا ولا يقوم به التصديق او الاستدلال
بالسمع بعد اثبات صدق الرسول على ما بيناه عند ذكر
اعتذار المعتزلة فيما سبق تنبيه المعتزلة فيما اعتمدوا
عليه ان قالوا القول بثبوت كلام ازلى يلزم منه المحال
وما لزم منه المحال فهو محال بيان ان القول بثبوت كلام
ازلى يلزم منه المحال هو ان يكون ذلك الكلام فى الازل
امرا ونهيا وذلك محال بيان انه محال ان الامر من الصفا
المتعلقة ووجود متعلق لا متعلق له محال والقول بكونه
امرا فى الازل يستدعى مامورا وليس فى الازل مامور
فيمتنع وجود الامر هذا تمام تقرير شبهتهم واعلم
انها تبنى على مقدمتين لحد يهما لزوم كونه امرا ونهيا وان
ذلك فى الازل محال اذ لا مامور فى الازل فاما المقدمة
الاولى فقد منعها عبد الله بن سعيد بن كلاب وقال
لا يلزم من ثبوت الكلام فى الازل ان يكون امرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)